



2016 ميشاك عون رئيساً

الجلسة الأطول و«الأثقل»: فشك في استشارة الجنرال



هناك من «استكثر» على عون سلوك طريق قصر الشعب دون صعوبات ولو في الدقائق الأخيرة (هيلن الموسوي)

أمس بساعاتها، كادت تكون الأطول والأثقل في حياة عون ونوابه وعائلته. لو أمعن أحد النظر في ملامح وجوه بنات الجنرال وأقاربه ومحبيه الذين تجمعوا على الجانب الأيمن من مقاعد المدعوين، لأدرك أنهم وحدهم من عاشوا اللحظة بصدق. لم يزيحوا بصرهم ثانية واحدة عن الأب والقائد، وكان لا وجود لغير عون في القاعة. أما الأحفاد، فلانزمو مقاعدهم إلى جانب أمهاتهم. ابتسامات تعلق وجوههم، يقطعها توتر عابر، وعيونهم لا تفارق محباً جدهم.

قبل نصف ساعة من موعد الجلسة المحدد عند منتصف النهار، كان نصف النواب قد وصل إلى قاعة الهيئة العامة. أول الحاضرين نواب كتلة «التنمية والتحرير»، وآخرهم نواب «الوفاء للمقاومة»، على الأرجح بعدما أدوا صلاتي الظهر والعصر. شخصيات عسكرية وسياسية وديبلوماسية ورؤساء سابقون، ضاقت المساحة المخصصة للمدعوين بهم، حتى اضطر عدد لا بأس به منهم إلى الجلوس على الدرج، لمتابعة الحدث. لحظات وبدات العملية الديموقراطية. صندوق زجاجي للاقتراع، 127 ورقة، مرشح معلن وآخر مستتر بالأوراق البيضاء، مطرقة ورئيس مجلس نواب ومن ثم قسّم. كان يفترض بلعبة التصويت ألا تتعدى نصف ساعة، فكل شيء متفق عليه، والمشهد مرسوم قبل النزول إلى ساحة النجمة، والنتائج محسومة سلفاً وكذلك «البوناباج» العوني. غير أن «جنون» اللحظات الأخيرة غير مسار الجلسة لتكون فكاهية في أن، واستفزازية في أن آخر. كثيرة كانت الخروقات التي شجّلت داخل الجلسة، كاشفة عن مدى استهتار بعض نواب الأمة بحساسيات اللحظة. يبدو الأمر طبيعياً مع نواب لا يوجد من يوقفهم ولا يحاسبهم سابقاً عن تغيبهم وتسيبهم، وتقاضيهم

أنجز مجلس النواب أمس مهماته بعد مرور 46 جلسة، وصار العماد ميشاك عون رئيساً للجمهورية، بنصاب مُكتمل وحضور عربي ودولي. حَقَّق «الجنرال» حلمه المزمع منذ التسمينيات، في جلسة لم تخلُ من المفاجآت والخفة واللعب من تحت الطاولة، لكنها انتهت بنتيجة مرضية بعد 26 سنة من الكفاح السياسي

ميسم زرق

... وصار ميشال عون رئيساً. حَقَّق حلمًا مزمناً له ولانصاره. يوم كبير لن يستطيع أي نسيان التغلب عليه. يومٌ تأخر 26 عاماً، وفتح الباب باتجاه عهد ينطوي على ألف علامة استفهام، إلى أن انعقدت جلسة الانتخاب أمس، بقي «الكارهون» مصريين على أن وصول «الجنرال»

بو صعب كتب اسم العماد عون والمشوق اسقطه في صندوق الاقتراع

إلى بعيدا ضرب من ضروب الخيال. فقط، حقيقتان ثابتتان كان يُمكن مُلامستهما داخل القاعة العامة للبرلمان: «المُراد» الرئاسي أصبح في متناول اليد، هذا أولاً. وثانياً، أن ثمة من «استكثر» على العماد عون سلوك طريق قصر الشعب من دون صعوبات، ولو في الدقائق الأخيرة، فإبى إلا أن يمنح رئيس تكفل التغيير والإصلاح لقب الفخامة «بالقطارة»! لعلّه لا مبالغة في القول إن جلسة

التصويت الإلكتروني مُعلّق منذ 12 عاماً

هديك فرفور

ثلاث مرّات اقترح النواب، أمس، في الدورة الثانية لانتخاب رئيس الجمهورية، بعدما تبين، لمرتين، وجود مُغلّف «رائد» عن عدد النواب المقترعين (128 مغلفاً في مقابل 127 نائباً). وهذا ما دفع برئيس مجلس النواب نبيه بري إلى تكليف النائبين مروان حمادة وأنطوان زهرا «حراسة» الصندوق الذي وُضع في منتصف القاعة، فيما نودي على أسماء النواب للاقتراع.

هذه «المسرحية» كان يمكن تفاديها عبر اعتماد مشروع التصويت الإلكتروني المعلق في مجلس النواب منذ أكثر من عشر سنوات. سبب التعليق ليس تقنياً، ولا هو متعلق بالسرية التصويت، بل متعلق برفض رئيس المجلس مكنته التصويت.

فمجلس النواب مُجهّز بالمعدات اللازمة لإجراء التصويت الإلكتروني، هذا ما يؤكده النائب غسان مخيبر، الذي قدّم عام 2004 مشروع قانون يقضي باعتماد التصويت الإلكتروني في البرلمان اللبناني. العائق أمام اعتماد تصويت يُجنّب «لخبطة» الظروف إذاً ليس تقنياً. يقول وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود في اتصال مع «الأخبار» إن تعديل آلية التصويت يستدعي تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب. وبحسب بارود، هذا التعديل يستدعي إجراءً بسيطاً من المجلس إذا ما أراد الأخير فعلاً اعتماد التصويت الإلكتروني.

يُعيّن بارود بين آلية التصويت لمشاريع القوانين أو إعطاء ثقة أو غيرها من قرارات المجلس وبين آلية الاقتراع المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية مثلاً، إذ إن الاقتراع الإلكتروني قد يمس بسرية الاقتراع، لكنه سرعان ما يستطرد: «في البرازيل مثلاً، هناك عازل يدخل إليه النائب ويكون هناك مُشغل واحد، يستطيع النائب أن ينتخب بشكل يحفظ السرية»، لافتاً إلى ضرورة اعتماد التصويت الإلكتروني من أجل «تحقيق الشفافية وكي

رواتب من دون كدّ وعناء مقابل عدم الحضور! فالمشاهد الكوميديّة التي رافقت الجلسة، أكدت أن من حسنات خفة بعض أصحاب السعادة أنهم لا يستطيعون إخفاء سيئاتهم طويلاً. حتى في حضور الشخصيات العربية والدولية، وتحت أضواء الكاميرات والهواتف الذكية والنقل

المباشر التي حوّلت جلسة الانتخاب إلى فيلم يُعرض على الملأ. وسط كل هذه الأجواء، لم يلتفت الكثير من أعضاء المجلس إلى دورهم الحقيقي، ولا مكانة الكراسي التي يجلسون عليها، بصفتهم ممثلي الأمة، ولم يستشعروا ضخامة التحديات في لحظة فارقة من عمر البلاد، غير أبهين فيما لو وُصف أداء بعضهم بـ«المسخرة».

المؤكد أن هذه الممارسات لم تكن عابرة، بل حصلت عن سابق إصرار وترصد، تحديداً حين بلغ عدد الأصوات 128 بدلاً من 127، ليتبين أن أحد النواب قرر الاقتراع بظرفين بدلاً من واحد. الأكيد أن الظرف الثاني لم يسقط سهواً، خصوصاً أراد أن «يلعب بأعصاب» الجنرال عون. وهناك من لم يرد له أن يهين في الجلسة، ولا أن يعطى له اللقب بالسرعة المتوقعة. لا بأس بساعة إضافية من «الكيدية» تُضاف إلى 26 عاماً من الصعوبات التي تحفلها الرجل، علّها تحني ظهره. إلا أن عون كان على عكس ما توقعه «مستفزه»: أكثر هدوءاً وطمانينة وتماسكاً من كل نواب تكثله. كما كان على عكس الديبلوماسيةيين الذين بدا الاستياء واضحاً على وجوههم مستغربين تعاطي النواب بخفة مع المناسبة، ما دفع الرئيس بزّي إلى التوجه إليهم بالقول: «لبنان بأسره يتابعنا، وهناك هيئات دبلوماسية موجودة معنا داخل القاعة. وما حصل ليس مدعاة للفخر، يا عيب الشوم».

لم يُنتخب عون من الدورة الأولى كما كان متوقعاً. حصل على 84 صوتاً، مقابل 36 ورقة بيضاء وألغيت 6 أوراق، خمس منها كتب عليها «ثورة الأرز مستمرة من أجل لبنان» تعود إلى نواب كتلة الكتائب. فدعا الرئيس بزّي إلى دورة ثانية.

من جديد دار الصندوق على النواب، وبعد انتهاء التصويت، تبين أن في داخله 128 مغلفاً بدلاً من 127. اقترح بري أن يجري الفرز، وإذا ما كان الفرق صوتاً واحداً يبحث الأمر، فاعترض النائب سامي الجميل، ما دفع رئيس المجلس إلى إعادة الدورة، لتعاد الكرة ويتبين أيضاً أن في الصندوق 128 مغلفاً. أغضب الأمر الرئيس بزّي، وفيما اعتبر أن هناك «شيطنة» يمارسها أحد الأطراف، اقترح أن يوضع الصندوق في وسط القاعة العامة، على أن يخضع لمراقبة النائبين أنطوان زهرا ومروان حمادة اللذين أطلق عليهما صفة حراس الهيكل. في الجولة الرابعة لم تختلف النتيجة كثيراً. حصل عون على 83 صوتاً، مقابل 36 ورقة بيضاء، وصوت للنائبة ستريدا ججع، وست أوراق ملغاة، وفور تخطي عدد الأصوات 65 لمصلحة عون، علا تصفيق نواب التيار الوطني الحرّ. وبين الجولات الأربع بدأت الخلوات الثنائية والثلاثية تظهر، وبدات التكهّنات حول من هم النواب الذين تراجعوا عن دعم عون. تبار «المستقبل» يؤكّد أن هناك خمسة نواب لم يصوتوا للجنرال، هم فؤاد السنيورة، أحمد فتفت، عمار حوري، محمد قباني وسامير الجسر، فيما التزمت بقية الكتلة خيار الرئيس سعد الحريري، ورجح البعض أن أحد نواب كتلة النائب وليد جنبلاط بدل رأيه في اللحظة الأخيرة تحديداً المرشح السابق هنري حلو، وكذلك نواب «البعث» و «القومي».

ربما كانت الإيجابية الوحيدة بعد وصول عون إلى سدة الرئاسة، كما ظهر في الجلسة، هي عودة الكيمياء الشخصية بين نواب التيار الوطني الحرّ والمستقبل ووزرائهما. اختفت فجأة ترسبات الماضي، مع التحضير لعهد المساكنة. حتى أن